المقاربة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية السمعية البصرية

" دراسة حالة النموذج الاقتصادي للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية" .

Economic approach of public audiovisuel institutions "case study of the economic model of the public institution of Algeria radio ".

مريم مادي [1]

[1]كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3(الجزائر)، maddi.meriem@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2019/10/14 تاريخ القبول:2022/03/29 تاريخ النشر: جوان/2022

ملخص:

تسعى دراستنا إلى البحث في: **النموذج الاقتصادي للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية** ، ومحاولة البحث على مختلف المصادر المالية التي تساهم في تمويل وتحقيق التوازن المالي لمؤسسة الإذاعة الوطنية . وقد خلص البحث لنتائج عديدة أهمها : تستخدم الإذاعة الوطنية **النمط التمويلي المختلط** ويتمثل في : **إعانات الدولة** (المساهمات الحكومية) والذي يعتبر المورد المالي الأساسي في تمويل الإذاعة الجزائرية بمساهمة تقدر ب **60 %** من مجموع ميزانية التسيير المالي للمؤسسة ، وخصصت هذه الموارد لتحقيق **مهام الخدمة العمومية** نظرا لاندراجها ضمن **المؤسسات العمومية التابعة للدولة** ، وتتبع هذه الموارد **بالموارد الخاصة** للمؤسسة (الإشهار التجاري) بنسبة تقدر ب **24 %** من الميزانية ، وأخيرا **مورد الإتاوة** (رسوم الترخيص) والذي لا يتفاوت 16% .

الكلمات المفتاحية : المقاربة الاقتصادية ،النموذج الاقتصادي، الإذاعة الجزائرية ، الموارد المالية ، الإشهار التجاري .

Abstract:

Our research is based on the economic approach of audiovisual media .Our study seeks to examine the economic model of the public institution of Algerian radio , and try to research on various financial sources that contribute to finance and achiewe the financial balance of the national broadcasting corporation.The research faind many results , the most inportante of which is that the national radio uses mixed funding mode wiche is the main a financial resources in the financing Algerian radio ,with a contribution of 60% of the total budget of the foundation , these resources are allocated to public service tasks , these resources are allocated to the foundations own resources at 24% of the budget , and finally the royalty suppiler which does not oary 16% .

Key words: economic approach , economic model , Algeria radio , financial resources , publicity.

المؤلف المرسل: مريم مادي ، الإيميل المهني: maddi.meriem@univ-alger3.dz

مقدمة:

يواجه الإعلام العمومي السمعي البصري في جل دول العالم صعوبات وتحديات على مختلف الأصعدة ، ومنها ما يتعلق ب' **أزمة تمويل القطاع السمعي البصري وسبل تطويره وتنظيمه'**، واكتسبت هذه المسألة أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة وباتت تشكل مصدر انشغال السياسيين والمهنيين وباحثي علوم الإعلام والاتصال المتخصصين في **اقتصاديات الإعلام.**

وفي الواقع ، يطرح الانشغال الأساسي في **إيجاد موارد جديدة** للقطاع لتمكنه من مواكبة التطور التكنولوجي وإنتاج برامج ذات جودة عالية دون الانشغال "**بمنطق السوق**" وإمكانية إلغاء الإشهار التجاري من القنوات العمومية وتركها للقطاع الخاص، أو تحديد سقف أقصى لمداخليها ، وهذا القرار الذي اتخذته السلطات الفرنسية سنة **2008 بإلغاء الإشهار التجاري من القنوات العمومية** [1]. بالإضافة شكل هذا القرار الرئاسي العديد من النقاشات والجدل من قبل العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية .

فمنذ ذالك الحين، دخلت فرنسا في أزمة عارمة وكما اسماها **Leleux Jean-Pierre** ب **" أزمة نسقية عرفها النموذج الاقتصادي لإعلامها العمومي السمعي البصري"** . ويرجع **Jean-Pierre** أسباب هذه الأزمة **لعاملين اثنين يتمثلان** في : **أولا** ظهور **الانترنيت كوسيلة جديدة** خلقت منافسة بين القنوات السمعية البصرية . **ثانيا:** انهيار **سوق الإشهار** والذي برز معه مخاطر مالية ذالك بعد إلغائه مع القانون الرئاسي من القنوات العمومية [2] . لكن رغم الإصلاحات والمحاولات المتعددة التي عرفتها فرنسا منذ سنة **2008** لتغييرها المتكرر **لنموذجها الاقتصادي** ، وليومنا هذا لازالت تعاني من **مخاطر مالية في قطاعها السمعي البصري**[3] .

فاقترح أعضاء – مجلس الشيوخ – سنة **2015** في تقريرهم بعنوان **" نموذج جديد لتمويل الإعلام العمومي السمعي البصري"** بوضع رهانات جديدة لإصلاح المساهمة للقطاع السمعي البصري وإعادة النظر فيه مع القانون المالي لسنة **2016** [4].

وأعطى الأعضاء حلول للخروج من **أزمة تمويل الإعلام العمومي** والمتمثلة في إستراتيجية طويلة المدى ومفادها: **أولاً** العمل على **استقرارية الموارد المالية** بزيادة مساهمة الرسوم والإتاوات وإنشاء "**احتياط صرفي**" لتجاوز مخاطر السوق.

وفي الوقت نفسه محاولة إلغاء كل الدعامات المخصصة من ميزانية الدولة لتعتمد فقط على **رسوم الترخيص (**إتاوة مفروضة على مستخدمي أجهزة الاستقبال التلفزي والإذاعي**)** لتمويلها من أجل ضمان استقلاليتها. **ثانيا** الاستناد إلى **النمط التمويلي الألماني** والمتمثل في: **مساهمة شاملة وبأسعار ثابتة في فرض ضريبة السكن** . بالإضافة إلى إعادة النظر في مورد الإشهار وعدم إلغائه بشرط أن يكون مواكبا للخدمة العمومية ، أما **السيناريو الأخير** والأهم هو دمج كل المؤسسات العمومية السمعية البصرية

الفرنسية في هيئة واحدة على **نمط النموذج البريطاني BBC** بحلول سنة **2020** في إطار قانوني وتنظيمي موحد ، لتسمح بتحقيق اقتصاد وَفير مما يؤدي إلى استقلاليتها تجاه الدولة [5].

تعتبر الهيئة الإذاعية البريطانية **(BBC)** منذ نشأتها **1920** أكبر نموذج **للخدمة العمومية السمعية البصرية** في جميع أنحاء العالم وفي نمط تمويلها كذالك، إذ تساوي ميزانيتها العامة ضعفي الميزانية العامة للإذاعة والتليفزيون العموميين الفرنسي، ويعود هذا الاختلاف من حيث تقدير 'الميزانية المالية الإجمالية' لسببين يتمثلان في قوة **BBC** للإنتاج المحلي واستفادتها في الوقت نفسه من الحقوق المرتبطة بإنتاجها الخاص، والاختلاف الثاني يعود إلى **قيمة رسوم** [6] والتي تساهم بنسبة **96%** في تمويل مؤسستها[7] . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة **BBC** لا تعتمد نهائيا على **مورد الإشهار في تمويل خدماتها العمومية** بالموازاة تشتغل على بيع برامجها في الأسواق المحلية والدولية . ومع هذه الخصوصيات الإيجابية التي تميزت بها الهيئة إلا انها اضطرت في السنوات الماضية إلى **تبني نموذج** آخر ذلك منذ سنة **2011** ما أدى إلى انقلاب موازين قوى هيئة **BBC**[8] ودخلت هي الأخرى في **أزمة عميقة لنموذجها الاقتصادي (كحالة النموذج الفرنسي).**

وفيما يخص **حالة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل "اللبرالية المتوحشة"** فهي جديرة بالاهتمام، فنموذجها الاقتصادي المطبق في نظامها الإعلامي السمعي البصري قائم على "**منطق السوق**" **بمفهوم الربح** . فنمط تمويليها يعتمد بشكل رئيسي على **'التمويل الخاص'** [9] ، أي من نشاطاتها التجارية **كالمداخيل الاشهارية وبيع البرامج للأسواق العالمية والمحلية** ، ولا تعتمد على **'التمويل العمومي' (دعم الدولة)** إلا بنسبة ضئيلة جدا من اجل الحفاظ على استقلاليتها تجاه الدولة [10].

وبالنسبة للجزائر ، لقد خضعت بعد سنة **1989** إلى **للمنطق الاجتماعي** الذي يضع الإذاعة والتلفزيون تحت سيطرة الدولة ، وهي التي تهتم بتمويل وتسيير مؤسساتها ، وكان جل اهتمام الدولة هي الوظيفة الاجتماعية التي تكمن في تقديم **الخدمة العمومية** مع التكفل بكل تكاليف المؤسسة من إنتاج وتشغيل.

وفي سنة **1990** تم اصطباغ **المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية العمومية بالصبغة الصناعية والتجارية**" ، فأصبحت تعمل على **المنطق الاقتصادي** من أجل إحداث توازن مالي لمؤسستها ذالك بما تقدمه الدولة كمساهمات وما تجنيه من عائدات نشاطاتها التجارية والمتمثلة في "**المداخيل الإشهارية**" .

1- المقاربة المنهجية للبحث:

1-1 إشكالية البحث:

قد ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعية صعبة على جميع الأصعدة ، حتى في صعيدها الإعلامي وتَسَمَى **"بالنظام الإعلامي الاستعماري"**، لكن عملت الدولة على استبدال هذا النظام تدرجيا

من خلال إعادة تنظيم المؤسسات الإعلامية وتكيفها مع احتياجات المجتمع الجزائر وتطوير الممارسة الإعلامية وفقا التنمية الوطنية.

ومع بروز **مفهوم اقتصاديات الإعلام** والتعقيدات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الإعلامية ، نجد أن الإذاعة الجزائرية لكونها **مؤسسة إعلامية ذات خصوصية اقتصادية** تتأثر بالمحيطٌ السياسي وكذا الاقتصادي الذي أصبح يفرض ضغوطات اقتصادية تنافسية. فهنا تسعى الإذاعة الوطنية إلى تحقيقٌ إيرادات عديدة (الموارد المالية) منها ما يعود إلى الدولة باعتبارها تحتكر القطاع السمع البصري في الجزائر، وترسم سياسته بالإضافة إلى **مورد الإتاوة (رسوم الترخيص)** ، وأخيرا فإن للإذاعة الحق في استقطاب الإشهار من المعلنين الذين يختارون من بين مختلف وسائل الإعلام ما يتناسب مع أهداف إستراتيجيتهم الاشهارية . ومن هنا، يمكن أن نطرح إشكالية بحثنا في الصيغة التساؤلية الآتية : **ما هو النموذج الاقتصادي المطبق في الإذاعة الجزائرية العمومية ، وكيف يساهم النشاط التجاري (الإشهار) في تمويل مؤسستها ؟.** ولإثراء إشكالية بحثنا رأينا ضرورة تعزيزها بجملة من التساؤلات نطرحها على النحو الآتي:

1. ما هي البنية الاقتصادية القائمة في المؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية ؟.

2. ما هو النمط التمويلي الذي تتخذه مؤسسة الإذاعة الجزائرية ، وماذا يمثل النشاط التجاري في نموذجها الاقتصادي؟ .

3. ما هو أثر الأزمة الاقتصادية والمالية على ميزانية تسيير مؤسسة الإذاعة الوطنية؟

1-2 منهج البحث وأدواته :

ومن منطلق مقولة الباحث وعالم الاجتماع الفرنسي **Pierre Bourdieu** في كتابه **sur la télévision: " ليس جدِيًا أن تُفَكِرْ بالسياسة دون أن تتحلى بالتفكير السياسي"**. أي لا يمكن فهم ظاهرة ما دون أن نحلل بنيتها والآليات التي تحكمها وتعمل وفقا لها [11].

فمن هنا، تحاول دراستنا أن **تقترب من الظاهرة الإعلامية بالمقاربة الاقتصادية** وذالك باستخدام نفس الآليات والأدوات التي اعتمدت عليها هذه المقاربة من أجل تمكننا من فهم الظاهرة الإعلامية بالتفكير الاقتصادي . وتكمن هذه الأدوات فيما يلي: أولاً **التحليل المالي للمؤسسة** : يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات وأساليب الضرورية التي تستخدمها الأبحاث الاقتصادية في دراساتها التحليلية المختلفة من أجل الكشف عن جوانب الضعف والقوة ، وجوانب أخرى لنشاطات المؤسسة معناه تحليل الميزانية العامة للمؤسسات الإعلامية من أجل الوصول إلى نتيجة إن كان هناك عجزا أم توازنا ماليا. **وثانيا** على **المؤشرات الاقتصادية (التحليل الاقتصادي):** والتي تُشكل لنا البنية الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية السمعية البصرية منها: الموارد المالية والموارد البشرية والأسواق، وتشرح هذه المؤشرات الاقتصادية الدقيقة **الميكانيزم الاقتصادي** المسير للمؤسسة في **صناعة المنتوج الإعلامي** وتداوله في الأسواق الدولية

والمحلية ، والذي يخضع لقانون العرض والطلب . بالإضافة يتناول **التحليل الاقتصادي** عند مقاربته لوسائل الإعلام والاتصال كل : من الفاعلين (الموارد البشرية) والوظائف الاقتصادية – الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار في القيم الثقافية – وتفاعلها ضمن فضاء عمومي "السوق الإعلامية الوطنية" والذي يندرج ضمن السوق الإعلامية العالمية [12]. وتبعا لهذا، يرى الباحث **فني عاشور** هناك العديد من المناهج المتبعة في دراسة اقتصاد وسائل الإعلام[13] ومنها **دراسة حالة:** التي تستند إلى المزج بين عدة أدوات بحثية تسمح بتوصيل إلى نتائج محددة تتعلق بالحالة المدروسة. **وتحليل السياسي:** الذي يدرس مدى نجاعة السياسة الحكومية في ضبط وتنظيم وسائل الإعلام . و**الدراسات التاريخية (المنهج التاريخي):** تختص بدراسة تطور الجوانب الاقتصادية لوسائل الإعلام عبر الزمن ، يفيد ذلك معرفة التطورات الحالية والمستقبلية للنموذج الاقتصادي لوسائل الإعلام. فاعتمدنا في بحثنا على **منهج دراسة الحالة** الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بموضوع البحث بما يقتضيه هذا المنهج من تعمق، قصد الإحاطة بالموضوع، وإدراك خفاياه ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه. كما يساعدنا هذا المدخل في دراسة موضوع بحثنا **اقتصاديات المؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية** . وللوصول إلى نتائج الدراسة استخدمنا **الملاحظة والمقابلة** كأداة من أدوات جمع البيانات، مع بعض المسئولين والعاملين في المؤسسة، وذلك لمعرفة بعض الجزئيات المتعلقة بالموضوع.

2- النموذج الاقتصادي للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية :

تتجلى الميزانية العامة للإذاعة الجزائرية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية من قاعدة رئيسية مفادها: تساوي بين **حجم النفقات بحصيلة الإيرادات للمؤسسة** ، وإن كان هناك خلل بهذه القاعدة يؤدي حتما إلى مخاطر مالية أم إلى عدم توازنها ماليا ، وهذا ما يؤدي بدوره كذلك إلى **عدم استقرارها.**

2-1 حجم نفقات الإذاعة الجزائرية (مصاريف المؤسسة):

إن مجلس الإدارة بالمؤسسة العمومية للإذاعة مكلف بالفصل عن السنة المالية الخاصة بالمؤسسة، ويقرر رسميا في الميزانية المالية لها، والتي تتضمن : **الإيرادات** (الإتاوات ، إعانات الدولة، الأنشطة التجارية) . و**النفقات** التي تنقسم إلى : مصاريف التسيير، ومصاريف التجهيز ، وهذه الأخيرة **ممولة من ميزانية الدولة بمساهمة نهائية** [14]. وعلى هذا الأساس يحاول بحثنا معرفة حجم النفقات التي تواجهها الإذاعة الجزائرية ، وماهية العوامل التي أدت إلى زيادة أو نقص أو استقرار لهذه النفقات التي تقع على عاتق مؤسستها .

الشكل رقم1 : تطور النفقات الإجمالية للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية (الوحدة: الدينار الجزائري).

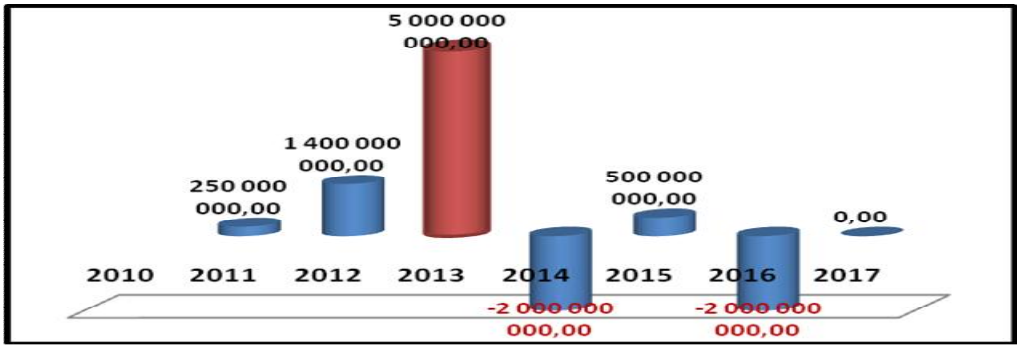

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

الشكل رقم2 : نسبة تطور النفقات الإجمالية للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية

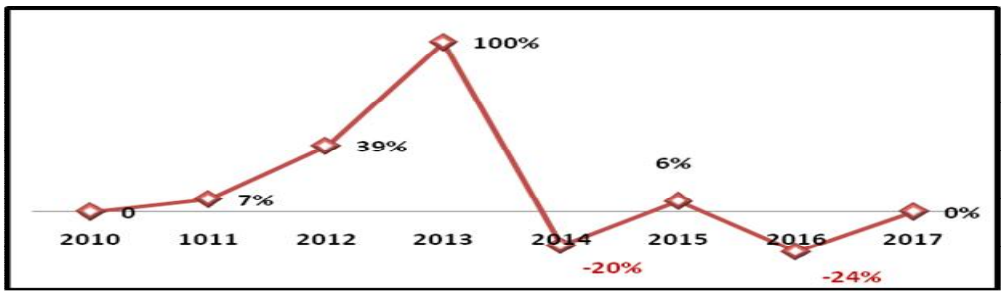

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018 .

نلاحظ من خلال الشكلين **رقم 1 ورقم 2** أن : عرفت مؤسسة الإذاعة الوطنية ارتفاعا مستمرا لنفقاتها العامة (من سنة **2010** حتى سنة **2013**) ، وقدر هذا الارتفاع من **3** مليار(2010) إلى **10** مليار دينار جزائري **(2013)** ، وكما شهدت الإذاعة الجزائرية في سنة **2013** تطورا سلبيا بنفقتها الإجمالية مقارنة بالسنوات المدروسة ليصل هذا التطور إلى **5** مليار دينار جزائري . وبينما كانت في سنة **2012** لا تتجاوز **2** مليار دينار جزائري ، معناه زادت نفقات المؤسسة ضعفين ونصف لتصل نسبة التطور **100%** (وضع لم يسبق له مثيل لمؤسسة الإذاعة الجزائرية) . لكن بعدها بسنة استرجعت الإذاعة الجزائرية أنفاسها وهذا بفضل انخفاض ملحوظ لنفقاتها العامة لتصل إلى **8** مليار دينار جزاري أي انخفضت ب **2** مليار دينار جزائري مقارنة بالسنة التي سبقتها **(2013)** أي نسبة تطورها **20-%** ، أما سنة **2015** ارتفعت فيها النفقات لكن بشكل طفيف جدا أي ارتفعت ب **500** مليون فقط ليصل نسبة تطورها إلى **6%** ثم عادت إلى مستوى الانخفاض في سنة **2016** بمقدار **2** مليار دينار جزائري أي نسبة تطورها وصلت إلى **24-%** ولتستقر في سنة **2017** بنفس المقدار أي نسبة تطورها **0%** .

1.1.2 نفقات التسيير المالي:

الشكل رقم 3 : تطور أعباء التسيير من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية (الوحدة : الدينار الجزائري).

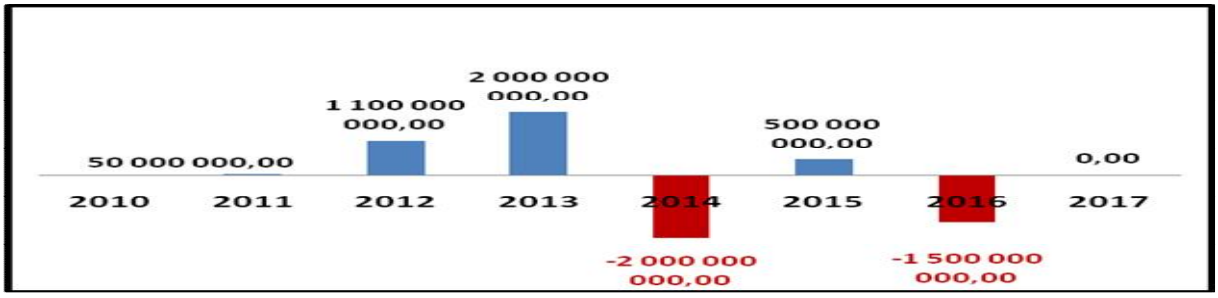

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

الشكل رقم4 : نسبة تطور أعباء التسيير من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية .

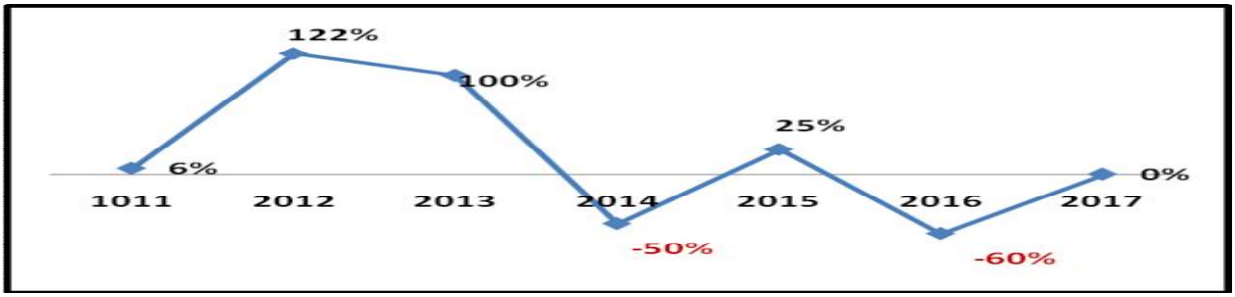

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

يترجم الشكلين **رقم 3 ورقم 4** حصة أعباء التسيير من النفقات العامة للمؤسسة الإذاعة الجزائرية ونسبة تطورها على مدار فترة الدراسة ، فلحضنا أن يسير هذا البند من الإنفاق في وتيرة متدبدبة وغير مستقرة ، بالإضافة وجدنا في فترة **(2010 و2011)** أن **تكاليف التسيير** في وتيرة ايجابية نظرا لعدم تجاوزها **1**مليار دينار جزائري ، في حين ارتفعت في سنة **2012** إلى ضعف المبلغ بتطور يتجاوز **1مليار دينار جزاري** . ومنذ سنة **2013** تزايدت المصاعب المالية للإذاعة الجزائرية بسبب الارتفاع الكبير **لبند نفقات تسيير** مؤسستها . وزاد بضعفين مقارنة بالسنوات التي سبقتها أي **4** مليار دينار جزائري ونسبة تطورها **100%**. بعدها تأتي سنة **2014** لتعيد استقرار للإذاعة الوطنية وعرفت مؤسستها في نفس السنة انخفاض في تكاليف تسييرها بمقدار **2** مليار معناه التطور هنا ايجابي ليصل **2** مليار دينار جزائري أي نسبة تطورها **50-%** . ولترتفع مرة أخرى في سنة **2015** لكن بشكل طفيف جدا وبتطور نسبته 25% فقط. لتعيد الانخفاض في فترة **2016 و2017** بشكل ايجابي بتطور تجاوز **1** مليار دينار جزائري وبنسبة **60- %** .

2.1.2 نفقات أجور العمال:

الشكل رقم 5: تطور أجور العمال من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية (الوحدة: الدينار الجزائري)..

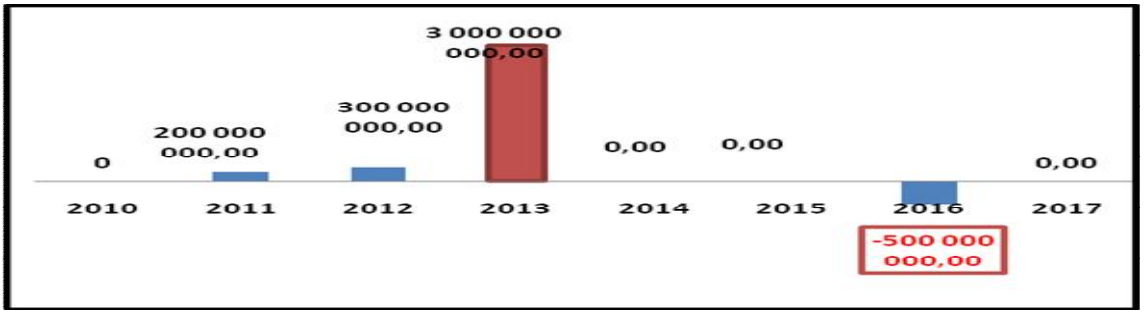

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

الشكل رقم 6: نسبة تطور أجور العمال من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

ويوضح الشكلين رقم **5** ورقم **6** حصة أجور العمال من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية ونسبة تطورها: إذ مر تطورها بثلاثة مراحل : المرحلة الأولى من **2010** حتى **2012** : ونلاحظ فيها أن تكاليف العمال مرتفعة بشكل طفيف ويصل مبلغها من **2** مليار إلى **3** مليار دينار جزائري ، بالتالي التطور لا يتجاوز **300** مليون . والمرحلة الثانية من **2013** حتى **2015** : وصل حجم تكاليف العمال إلى أقصى ذروته في سنة **2013** ب **6** مليار دينار جزائري أي إلى ضعفين من السنة التي سبقته **(2012)** ، وبالتالي وصل تطوره إلى **3** مليار دينار جزائري أي نسبة تطوره **100%** ، ويعود السباب لهذه الزيادة المفرطة لحصة أجور العمال إلى أن شهدت الإذاعة الوطنية في نفس السنة زيادة لعدد العمال أي **أدى ارتفاع عدد العمال إلى ارتفاع تكاليف أجور العمال** . أما المرحلة الثالثة من **2015** إلى **2017** : ونلاحظ في سنة **2016** أن هناك انخفاض طفيف في حجم تكاليف العمال ليصل مقداره إلى **5 مليار و500 مليون دينار جزائري** أي وصل تطوره إلى **(500-)** مليون مقارنة بسنة **2015** ونسبة تطوره **(8-%)** أما بالنسبة لسنة **2017** عرفت المؤسسة استقرار في حجم تكاليف عمال الذي بقي بمبلغ **5 مليار و500 مليون دينار جزائري** ونسبة تطوره **0%**. وفي نفس السياق ، لابد لنا دراسة **العلاقة بين**

مؤشر الموارد البشرية ببنية أجور العمال وتطورهما ، من أجل معرفة مدى أثر بند تكاليف المستخدمين على الميزانية المالية للإذاعة الجزائرية ؟؟؟.

الشكل رقم :7 علاقة نسبة تطور الموارد البشرية بنسبة تطور أجور العمال من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية في فترة 2014-2017 .

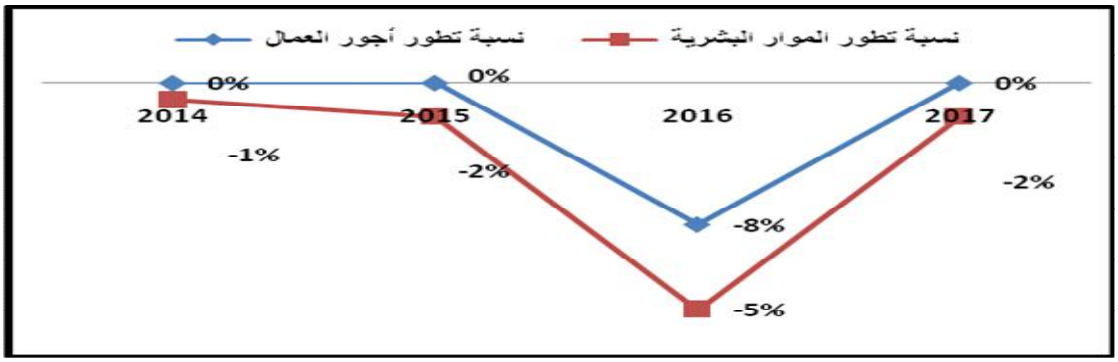

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد البشرية بمؤسسة الإذاعة الوطنية ، 2018.

ونجد من خلال تحليل للمنحنى البياني **رقم 7** : أن في سنة **2014** انخفاض عدد عمالها بنسبة **1-** % ، وعرفت الإذاعة الجزائرية في نفس السنة بثبات الأجور أي نسبة تطور أجور العمال **0%** ، أما فترة بين **2015** و**2016** نلاحظ انخفاض لعدد العمال ويصل نسبة انخفاضه من **2-** % إلى **5-%** ، في حين نلاحظ في نفس الفترة أن هناك ارتفاع لنفقات أجور المستخدمين مقارنة بعددهم .

ويعود سبب ارتفاع نفقات الأجور وانخفاض عدد العمال في آنٍ واحد إلى: أن هناك **119** عاملا خرج النشاط لكن يتقاضون أجورهم. أما سنة **2017** عرفت تطورا ملحوظ سواء في نسبة عدد عمالها والتي تصل إلى **2-%** مقارنة بالسنة التي سبقتها **(5-% في 2015)** ، وأيضا في تطور نسبة حصة أجور العمال من النفقات العامة للإذاعة الجزائرية أي بنسبة ثابتة **0%** بينما كانت **8-%** في سنة **2016** . وبالموازاة نلاحظ أن الموارد البشرية للإذاعة الجزائرية وباختلاف فروعها ومديريتها ورغم طاقتها العاملة من أجل مهمات عديدة إلا أنها تساهم بدرجة كبيرة في ثقل نفقات العامة لمؤسستها ، وهذا الثقل لاحظناه على مدار فترة الدراسة.

وعلى هذا الأساس، يمكننا الإجابة عن التساؤل الذي طرحنه أعلاه والمتعلق **ب"معرفة مدى أثر بنية تكاليف المستخدمين على النموذج الاقتصادي لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ؟"**. فحسب المعطيات والنسب المؤوية المتعلقة ببنية النفقات العامة للإذاعة الوطنية رصدنا أن يشكل بند **"أجور العمال"** أكبر نسبة مئوية مقارنة ببنود النفقات العامة للإذاعة الجزائرية. ومن هنا نستنتج أن بنية تكاليف المستخدمين تؤثر بشكل سلبي على النموذج الاقتصادي للإذاعة الجزائرية ، ويؤدي بدوره إلى مخاطر مالية لمؤسستها". ولكي تواجه الإذاعة الجزائرية هذه المخاطر المالية فلابد لها أن تبحث عن مصادر مختلفة

لمواردها المالية. لذا دراستنا تبحث عن هذه الموارد .

2.2المصادر التمويلية للإذاعة الجزائرية (إيرادات المؤسسة)

تتشكل الميزانية المالية العامة للمؤسسة الإذاعة الجزائرية من مصادر مالية مختلفة والمتمثلة في: **إعانات الدولة (المساهمات الحكومية)** وحصة المؤسسة من **موارد صندوق التخصيص الخاص** الذي تغذيه الإتاوة المفروضة على أجهزة الإذاعة والتلفيزيون[15] ، وأخيرا **الموارد التجارية** التي تتحصل عليها الإذاعة الجزائرية من خلال نشاطاتها التجارية في علاقتها بالمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين وتسيير هذه العلاقة في إطار "**الإشهار**" والذي يعتبر في الوقت نفسه **مورد مالي وتمويلي يساهم في التوازن المالي للإذاعة الجزائرية** .

وفي نفس السياق ، تتوفر لنا معطيات أكثر تفصيلا عن مؤسسة الإذاعة الجزائرية خلال فترة الممتدة من **2010** إلى **2017** ، بالتالي يحاول بحثنا دراسة هذه المعطيات وتحويلها إلى إحصائيات علمية ذالك باستخدام **أداة التحليل المالي للمؤسسة** ، وهذا ما يتيح لنا إمكانية **فهم أعمق للوضعية المالية للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية** ، فبدورها تسمح لنا بمعرفة **النموذج الاقتصادي** الذي تتبنه الإذاعة الوطنية .

الشكل رقم8 : نسبة تطور مجموع الموارد المالية للإذاعة الجزائرية .

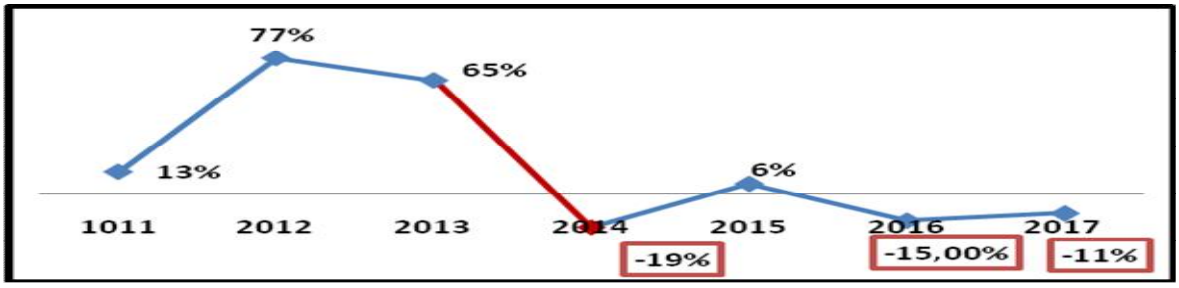

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

نلاحظ من خلال الشكل **رقم 8** أن : عرفت مؤسسة الإذاعة الجزائرية ارتفاعا مستمرا لمواردها المالية الإجمالية السنوية في السنوات الماضية (من سنة **2010** حتى سنة **2013**) وقدر هذا الارتفاع من **3**مليار إلى **10** مليار دينار جزائري ، بالتالي نلاحظ أن سنة **2013** عرفت فيها الإذاعة الجزائرية تطورا ايجابيا في مواردها المالية الإجمالية مقارنة بالسنوات المدروسة ليصل هذا التطور إلى **4** مليار دينار جزائري أي نسبة تطوره **65%** . في حين هناك كذالك تطور ملحوظ لسنة **2012** ويتجاوز هذا التطور **2** مليار أي بنسبة تفوق **70%** مقارنة بسنة **2011** التي كانت نسبة تطور الموارد المالية للإذاعة الوطنية **13%** فقط . وبعد سنة **2013** عرفت الإذاعة الجزائرية انخفاض كبير لمواردها المالية

الإجمالية، ليصل انخفاضها سنة **2014** تقريبا إلى **2**مليار دينار جزاري . وبعدها بسنة ارتفعت الموارد بشكل طفيف جدا بتطور وصل إلى **500** مليون أي نسبة تطوره **6**% فقط ، أما بشأن سنة **2016** انخفضت الموارد المالية للمؤسسة أكثر من **1مبار** وبنسبة **(15 –%)** ، في حين سنة **2017** انخفضت الموارد فيها **(11– %)** .

1.2.2 مساعدات الدولة وتطورها (الدعم الحكومي) :

الشكل رقم9 : تطور دعم الدولة 2010–2017 (الوحدة: الدينار الجزائري).

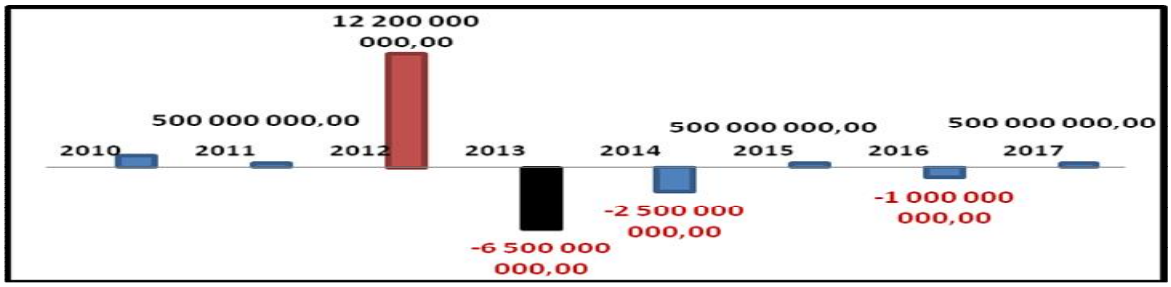

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

الشكل رقم 10 : نسبة تطور دعم الدولة (2010-2017)

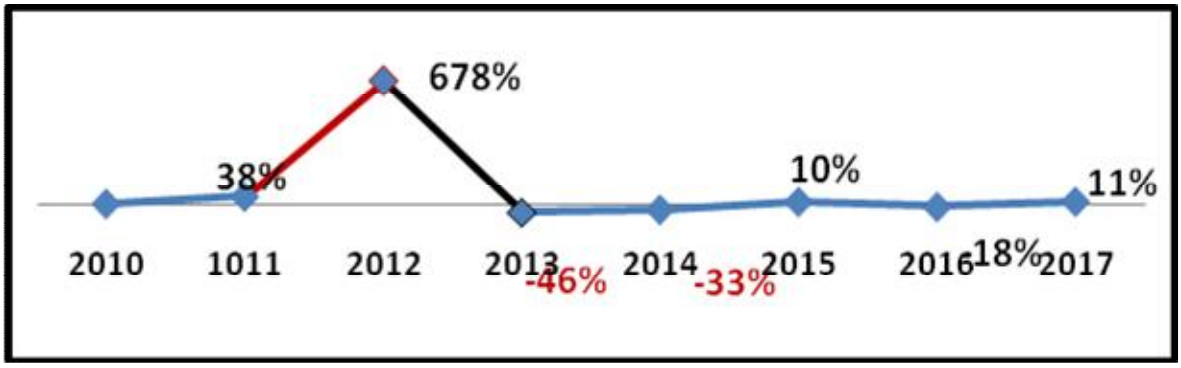

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية، الميزانية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

يترجم الشكلين **رقم 9 ورقم 10** نسبة تطور المساعدات التي تقدمها الدولة سنويا للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية على مدار السنوات الماضية **(2010–2017)**. فالملاحظة الأولى التي لفتت انتبهنا وهي: عرفت الإذاعة الجزائرية في سنة **2012** ارتفاع فائض للإيرادات المتأتية من مساعدات الدولة وقدرت **بـ14** مليار دينار جزائري . وازدادت أضعاف المرات أي قدر تطورها أكثر من **12** مليار دينار جزائري (الوضع لم يسبق له مثيل) ، ويرجع سبب هذا الوضع **أولاً** إلى قرارات وزارة الاتصال في نفس السنة **(2012)** التغيير من شبكة الأجور أي الزيادة من أجور المستخدمين في مؤسسة الإذاعة الجزائرية وكانت الزيادة مثلت ضعف الأجور السابقة . ثانيا القروض الممنوحة فصلا عن الإعانات

العادية التي تتحصل عليها المؤسسة سنويا، والتي تقدر بالتقريب **80** مليون دينار جزائري والتي استخدمت لشراء تجهيزات جديدة للمؤسسة ، لهذا مساهمة الدولة في هذه السنة بلغت ذروتها. أما في سنة **2013** سجلت فيها الإذاعة الوطنية انخفاض كبير جدا **للتمويل العمومي** 'مساعدات الدولة' إذ انخفضت إلى أكثر من **6** مليار أي بتطور سلبي قدر ب (**6500000000,00-**) ونسبة تطوره **46%-** . ولتنخفض كذالك في سنة **2014** وسنة **2016** لكن بشكل طفيف مقارنة بسنة **2013** فتتراوح نسبة الانخفاض لمورد 'دعم الدولة' في سنتا **2014** و**2016** بين **18%-** و **33%-** ، لتعيد الارتفاع لكن بشكل طفيف جدا في سنتا **2015** و**2017** وبتطور قدر **500** مليون دينار جزائري .

2.2.2 مورد رسوم الترخيص وتطوره (الإتاوة) :

يتأتى مورد صندوق التخصيص الخاص من الإتاوة المفروضة على أجهزة الاستقبال (الراديو والتلفزيون) يتم تحصلها عن طريق مؤسسة سونلغاز (من فواتير الكهرباء) وتذاع في الخزينة العمومية ، وبعدها تقوم الوزارة المكلفة بالاتصال بتوزيعها على المؤسسات العمومية السمعية والبصرية.

الشكل رقم 11: تطور مورد رسوم الترخيص في الإذاعة الجزائرية (الوحدة : الدينار الجزائري).

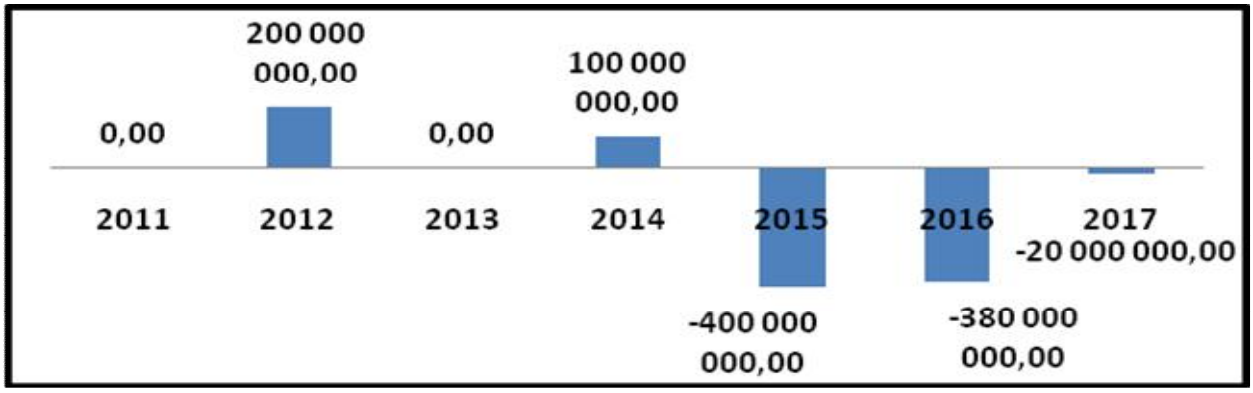

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية لمؤسسة الإذاعة الجزائرية، 2018.

الشكل رقم12 : نسبة تطور مورد رسوم الترخيص في فترة (2010-2017)

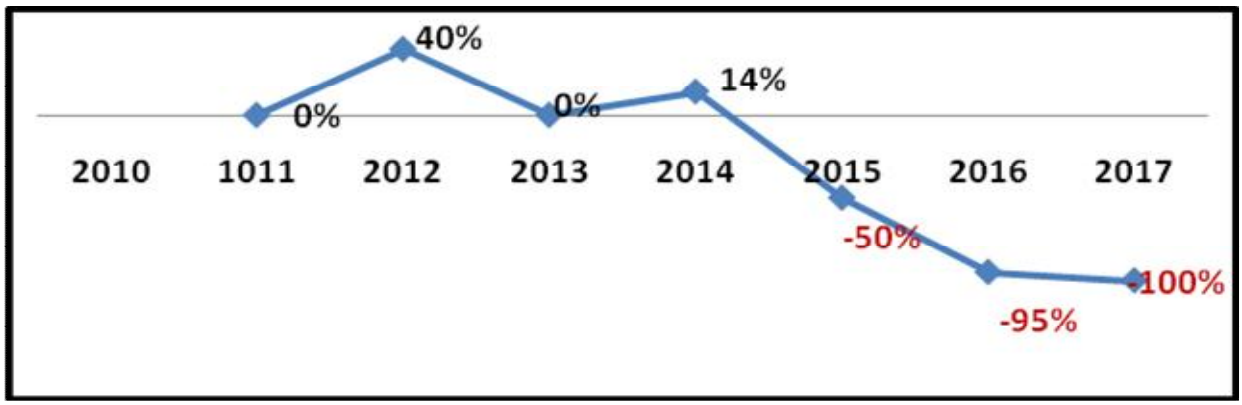

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية الموارد المالية لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

ويتضح لنا من خلال الشكلين **رقم 11 ورقم 12**، أن مقدر الرسوم الموجهة للإذاعة غير مستقرة بل تختلف من سنة لأخرى ، ففي سنة **2012** وصل نسبة تطورها إلى **40%** ليعود الانخفاض سنة **2013** إلى **0%** ، ونلاحظ كذلك انخفاضها وباستمرار دون توقف منذ سنة **2014** إلى غاية سنة **2016** من **800** مليون دينار جزائري إلى **20** مليون فقط . أي عرفت الإذاعة الجزائرية تطورا سلبيا لمورد الرسوم وتمثلت نسبة تطوره من **14%** **(2014)** إلى **50-** % **(2015)** وصولا إلى **95-**% في سنة **2016**. وبعدها بسنة **(2017)** تم تسجل غياب تام لحصة الإذاعة من إيرادات **"رسوم الترخيص"** وبنسبة **100-** % . ويرجع السبب الرئيسي لانخفاض عائدات الرسوم الترخيص طلية السنوات الأخيرة ووصولا إلى إلغائه تماما من الميزانية المالية العامة لمؤسسة الإذاعة الجزائرية إلى **أثر الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2013 في كل مؤسساتها العمومية الاقتصادية .**

3.1.1 موارد من النشطات التجارية وتطورها:

تتمثل العائدات التجارية للمؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية في مورد الإشهار أساسا .

الشكل رقم13 : العائدات التجارية لمؤسسة الإذاعة الجزائرية (الوحدة : الدينار الجزائري) .

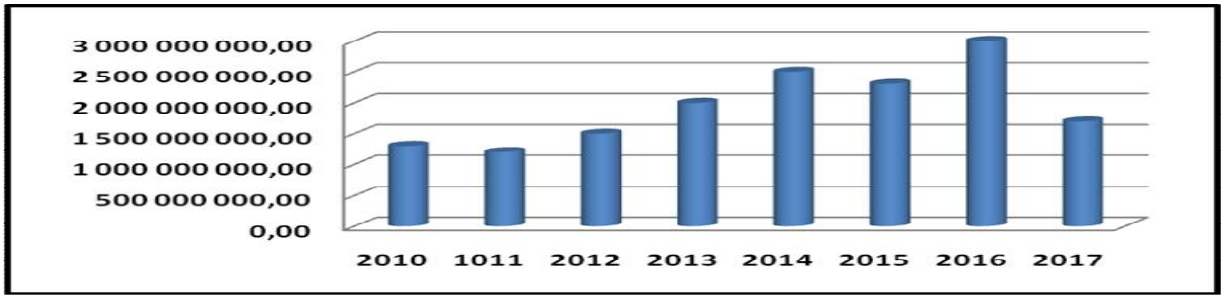

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق الوكالة التجارية لمؤسسة الإذاعة الجزائرية ، 2018.

الشكل رقم 14: نسبة تطور العائدات التجارية لمؤسسة الإذاعة الجزائرية .

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على وثائق مديرية التجارية للإذاعة الجزائرية ، أرقام أعمال الإشهار، 2018.

فمن خلال الملاحظة الدقيقة لشكلين **رقم 13 ورقم 14** نجد أن النشاطات التجارية للمؤسسة الإذاعة الوطنية عرفت ارتفاعا محسوسا في كل السنوات المدروسة باستثناء سنة **2015 و2017** ، ليصل انخفاضها في سنة **2015** إلى نسبة **(10- %)** ، في حين وصل الانخفاض في سنة **2017**

إلى **(57-%)**. ويعد سبب هذا التطور للنشاطات التجارية في الآونة الأخيرة إلى توسيع نطاق العمل داخل المديرية التجارية التي أصبحت مع مرور الزمن تدلي أهمية للعمل التجاري للمؤسسة . وكنتيجة حتمية يعتبر هذا التطور مؤشرا ايجابيا لنمو الإيرادات للمؤسسة الإذاعة الوطنية .

الخاتمة:

يهدف موضوع بحثنا إلى الانطلاق عكس المنطلقات "**النظرية والمنهجية التقليدية**" التي عرفتها الدراسات في مجال علوم الإعلام والاتصال ، بشأن تحليل الظاهرة الإعلامية ، فتَوَجُهْ بحثنا ينطلق من مقاربة حديثة النشأة والمتمثلة في : **المقاربة الاقتصادية للمؤسسات العمومية السمعية البصرية .**

وتهدف هذه المقاربة إلى تفسير وفهم **علاقة الظاهرة الإعلامية السمعية البصرية بالمنطق الاقتصادي** . وقد خلص البحث لنتائج عديدة أهمها : تستخدم الإذاعة الوطنية **النمط التمويلي المختلط** ويتمثل في: **إعانات الدولة** والذي يعتبر المورد المالي الأساسي في تمويل الإذاعة الجزائرية بمساهمة تقدر ب **60 %** من مجموع ميزانية التسيير المالي للمؤسسة ، وخصصت هذه الموارد **لتحقيق مهام الخدمة العمومية** ، وتتبع (هذه الموارد) بالموارد الخاصة للمؤسسة بنسبة **24 %** من الميزانية ، وأخيرا مورد الإتاوة والذي لا يتفاوت **16%** . ومن نتائج البحث التي توصلنا إليها كذالك أن يشكل بند **"أجور العمال"** أكبر نسبة مئوية مقارنة ببنود النفقات العامة للإذاعة الجزائرية. ومن هنا نستنتج أن بنية تكاليف المستخدمين تؤثر بشكل سلبي على النموذج الاقتصادي للإذاعة الجزائرية ، ويؤدي بدوره إلى مخاطر مالية لمؤسستها". أما النتيجة الأخيرة التي توصلنا إليها في بجثنا هي : أن **مع الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة أثرت على كل القطاعات الاقتصادية ومؤسساتها العمومية ، وهذا بدوره أثر سلبا على قطاع الإعلام العمومي السمعي البصري** ، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الأثر الرجعي على المؤسسات العمومية السمعية البصرية عموما وعلى مؤسسة الإذاعة الوطنية بوجه الخصوص **إلى الإستراتيجية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للتصدي لهذه الأزمة الاقتصادية والمتمثلة في :**

أولا قامت بتخفيض دعاماتها المالية ، **وثانيا** فرضت على وزارة الاتصال بإلغاء توزيع **مورد الإتاوة** على قطاع الإعلام السمعي البصري ليتم توزعه على القطاعات الاقتصادية الأخرى من اجل النهوض بمؤسساتها . وهذه التدبير أدت إلى تغيير **النموذج الاقتصادي للإذاعة الجزائرية.**

التوصيات :

وفي نهاية الدراسة يتبادر إلى تفكيرنا تساؤل والمتعلق ب'نتيجة أثر الأزمة المالية والاقتصادية على كل القطاعات العمومية الاقتصادية الجزائرية ومنها قطاع الإعلام العمومي السمعي البصري' ، ومفاده ما

يلي **'هل القرار الذي اتخذته الحكومة الجزائرية والمتمثل في إلغاء "مورد الإتاوة" من الميزانية المالية العامة للقطاع العمومي السمعي البصري عامة والإذاعة الوطنية خصوصا ، بالإضافة إلى خفضها لمساهماتها المالية في تمويل مؤسساتها (دعم الدولة) يؤثر على التوازن المالي واستمرارية المؤسسة العمومية للإذاعة الجزائرية مستقبلا ؟"**. ويمكن اعتبار هذه الإشكالية المطروحة بداية لمنطلق جديد للتخمين في **كيفية تبني الإذاعة الوطنية لنموذج اقتصادي جديد لمؤسستها مستقبلا .**

والمقصود هنا ، على الإذاعة الوطنية التفكير في تبني إستراتجية أكثر عقلانية لمواجهة التحديات والمخاطر المالية التي نتجت من الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر مدار السنوات الأخيرة ، ويمكن تصور هذه الإستراتيجية من خلال هذه المقترحات التالية :

- من منطلق القرارات التي فرضتها الحكومة الجزائرية على المؤسسة العمومية السمعية البصرية عامة والإذاعة الجزائرية خصوصا والمتمثلة في **إلغاء مورد رسوم الترخيص "الإتاوة"** من ميزانية تسيير مؤسساتها ، وكذا تخفيض من إعانتها المالية المساهمة في تمويلها، فعلى الحكومة بالمقابل **'إعطاء حل بديل'** لهذه القرارات لان كما قلنا سابقا تسببت بتخفيض بشكل كبير من الميزانية المالية العامة للإذاعة الوطنية ، لذا يستوجب على الحكومة الجزائرية من **إيجاد موردا جديدا لها**. وفي هذا السياق ، يمكن أن نقترح في هذه النقطة **حالان اثنان** : يتمثل **الحل الأول** في الاستناد إلى أحد القرارات التي تبنها **النموذج الاقتصادي لهيئة الإذاعية البريطانية** والمتمثلة في **استبدال مورد رسوم الترخيص التقليدي بنموذج الاشتراك** المعتمد في الكثير من وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة الآن. **وحل الثاني** يكمن في إيجاد **"نمط تمويلي جديد"** ، وهنا يمكن أن نستند إلى أحد التدبير المقترحة ومعمول بيها في النموذج الفرنسي والمتمثلة في ضريبة المسامة ب **"Taxe cope"** والتي ابتكرها **Jean-François**[16] :

- وهي ضريبة تفرض على متعاملين الهواتف النقلة والانترنيت ، وبنسبة تقدر **0,9 %**من أرقام أعمالهم (مبلغ مداخيلها ب **300** مليون اورو) في كل سنة. ويتم تحول هذه الإيرادات – المتأتية من ضريبة **"Taxe cope"**– مباشرة إلى **الميزانية العامة للدولة** ، بالتالي هذه الأخيرة (الدولة) تخصص منها ميزانية **لتمويل التلفزيون والإذاعة العموميين** لتعويض نقص الأرباح من العائدات الإشهار التجاري في مؤسساتها (لان في حالة النموذج الفرنسي ، حاولت حكومتها من إلغاء بث الإشهار من القنوات العمومية وتركه لقطاع الخاص أي عدم الاستفادة من إيراداته المالية ، لذا اقترحت الحكومة إيجاد حل بديل ونمط تمويلي جديد للقطاع العمومي والمتمثل في ضريبة **"Taxe cope"**) . ففي هذه الحالة يمكن إسقاطها على النموذج الجزائري بمعنى بإمكان هذا النمط التمويلي الجديد بالمقابل أن يعوض العائدات المتأتية من مورد رسوم الترخيص والذي تم إلغائه من ميزانية التسيير المالي للإذاعة الوطنية .

- ولتحقق الإذاعة الوطنية التوازن المالي في مؤسستها عليها الاعتماد على شبكة برامجية قائمة على برامج" **التدفق**" في مجال التسلية والترفيه والأخبار، نظرا إلى الشعبية التي يتميز بها هذا النوع من البرامج ويتميز من جهة أخرى **بتكاليف إنتاج منخفضة** مقارنة بباقي البرامج التي تتطلب فريق عمل أكبر وإمكانيات أغلى ، ومن جهة أخرى بقدرتها على استقطاب عدد كبير من المستمعين وبالتالي إمكانية جذب معلنين جدد عبر قنواتها ومحطاتها الإذاعية . **بمعنى لمواجهة هذه التحديات والتقليل من المخاطر المحتملة على الإذاعة الوطنية أن تلجأ إلى التنويع في الأسواق والمنتجات.**

الهوامش :

1- Pauline Barbet **,** LA reforme de l'audiovisuel public , Recherche d'information documentaire, Gestion de l'Information et du Document , 2008, p8 .

2- Jean-Pierre Leleux , L'audiovisuel public français souffre d'une crise systémique, publié le 28/9/ 2015. https://www.journaldeleconomie.fr .

3- Edouard Laugier : Audiovisuel public cherche modèle économique désespérément, Publié le 20/05/2015, http://www.lenouveleconomiste.fr.

4- Aude CARASCO, Le plan du Sénat pour l'audiovisuel public , Publié le 29/9/2015, https://www.la-croix.com .

5- Simon Barbarit , Financement de l'audiovisuel public : le rapport choc du Sénat, publie Le 29.09.2015, https://www.publicsenat.fr .

6- FABIENNE SCHMITT, l'audiovisuel public bientôt financé uniquement par la redevance , publie LE 09/07/2014 , https://www.lesechos.fr .

7- M. Jean-Luc Eyguesier, La BBC, le modèle anglais au rayonnement international, Inaglobal, 2010, http://www.inaglobal.fr.

8- Beth Miller, La BBC perd la compétition au profit de l'île et de la Russie aujourd'hui, , 09 /10/2015, sahafahnet.net/new1824424.html.

9- Sébastien MORT: États-Unis : médias publics et financements semi-privés Publié, le 06.01.2016 ,http://www.inaglobal.fr .

10- Vinnie Curren, Michael Levyfrom , Proposed FY 2014 Operating Budget 11 September 2013.

11- Pierre Bourdieu , Sur la télévision suivi de l'emprise du journalisme, édition raisons d'agir liber , paris, 2004, p9.

12- عاشور فني ، اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر ، منشورات **ANEP** ، الجزائر ، 2013، ص5.

13- عاشور فني ، اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة ، منشورات **ANEP** ، الجزائر 2013 ، ص23.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية ، العدد 19، 20 افريل 1991، ص 28.

15- عاشور فني ، اقتصاد وسائل الإعلام المرئية المسموعة في الجزائر، مرجع سابق، ص 87.

16- Claude Soula ,Taxer les télécoms pour financer l'audiovisuel public : la pire des solutions,2015, https://www.lexpress.fr .